٨

الدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة البيئية
Upholding Human Rights and Environmental Justice

آرون ساكس
Aaron Sachs

احتلت حادثة مقتل شيكو منديس (Chico Mendes) في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، في جزءٍ ناءٍ من منطقة الأمازون البرازيلية، عناوين الأخبار الدولية وذلك في جزءٍ كبيرٍ منه بسبب علاقة منديس بحركة البيئة العالمية. فقد جاء في أحد عناوين نيويورك تايمز: «مقتل البرازيلي الذي ناضل من أجل حماية الأمازون». ومع ذلك، كان منديس، الذي قضى حياته في جمع عصارة المطاط وعضواً نشطاً في اتحاد العمال، يعتبر أن نضاله لم يكن من أجل الأنظمة البيئية بل لصالح العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ولم يكن يدرك حتى أن هناك ما يسمى بالحركة البيئية (environmentalism) حتى ثلاث سنوات قبل وفاته[1].

وكان المبدأ الرئيسي عند منديس هو الدفاع عن حق زملائه جامعي المطاط في كسب معيشتهم من الغابات عن طريق استخراج العصارة من شجر المطاط وجمع الجوز في الفصول التي لا يتدفق فيها المطاط. ومع ذلك، فعندما قُدِّم للحركة البيئية، أدرك بسرعة أن النضال الدولي لإنقاذ الغابات المطيرة ونضاله المحلي لتعزيز نفوذ سكان هذه الغابات يرتقي إلى الغرض ذاته تقريباً - وفي مزيجه السعيد هذا بين الحركة البيئية وعمله من أجل حقوق الإنسان

ظهرت نسخة موسعة من هذا الفصل في ورقة ويرلدوتش رقم ١٢٧ المعنونة:

Eco-Justice: Linking Human Rights and the Environment.

obeikandl.com

يكمنُ السِرُّ في التركة التي خلَّفها. فقد أشار منديس إلى أن أنظمة الغابات السليمة بدون مَس يمكنها إعالة عدد كبير من السكان الذين ينتمون إلى مجتمع العاملين في جمع عصارة المطاط ذوي الإنتاجية العالية، والذين لهم مصلحة خاصة، لا تخفى على أحد، في المحافظة على هذه الأنظمة. وتمخَّضت دعوته في خاتمة المطاف عن تشكيل محمية شيكو منديس لاستخراج المطاط، وهي منطقة تبلغ مساحتها مليون هكتار تقريباً من الغابات الممطرة المحميَّة[٢].

والأمْرُ المأساوي، هو أن منديس، عن طريق الجهر بآرائه وتنظيم الاحتجاجات والنضال من أجل استخدام الغابات في الإقليم الذي ينتمي إليه بصورة مستديمة وعادلة بدلاً من اجتثاثها وحرقها لمصلحة قلة من ملاَّك الأراضي الاثرياء، ختم على مصيره بنفسه - فقد ألقي القبض على أحد بارونات (زعماء) تربية الماشية بتهمة قتله. ولكنَّ المثل الذي ضَرَبه هو والمئات الآخرون من النشطاء البيئيون حول العالم والذين انتهكت حقوقهم الإنسانية، تذكرةٌ قوية للعلاقة بين النظام البيئي وقضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي حياته أثبت منديس أن الاستمتاع بالكثير من الحقوق الأساسية يتوقَّف على حماية البيئة. وفي مماته ضحيةً لغياب القانون في المناطق الحدودية، أثبت أن استمرارية عملية حماية البيئة تعتمد على قدرة الناس على ممارسة حقوقهم الأساسية بأمان[٣].

ويحمل التردي البيئي معه في العادة، حتى في المناطق التي تبدو بعيدة، تكلفة إنسانية عالية. وهذه التكلفة تقف وراء أشكال النضال مثل الذي قاده شيكو منديس وزملاؤه من سكان الغابات - النضال من أجل ما أصبح يعرف باسم العدالة البيئية. وفي حين ظل علماء الأنظمة البيئية يحذرون طويلاً من التلف الناجم عن وضع أنظمة الكوكب البيئية تحت الضغوط الشديدة، فقد تمثَّل دور النشطاء الاجتماعيين أمثال منديس في بيان أن الخسارة الإنسانية الفوريَّة للدمار البيئي يتحملها عادة وبصورة غير متكافئة الناس الذين هم الأقل قدرة على التكيُّف مع هذا الدمار - الناس الذين يعيشون بالفعل على هامش المجتمع، والذين ربما كانوا هم المستهدفين لأنهم عرضة للأخطار ولا يملكون الموارد اللازمة للدفاع عن أنفسهم[٤].

الخسارة الإنسانية الفورِّية للدمار البيئي يتحملها عادة وبصورة غير متكافئة الناس الذين هم الأقل قدرة على التكيُّف مع هذا الدمار.

كان ثلاثة أرباع الأراضي، في ولاية آكر (Acre)، مسقط رأس شيكو منديس، في عام

١٩٧٠، مُلْكاً عاماً لا يطالب به أحد وغير متطوِّرة. وبحلول عام ١٩٨٠، كان معظمها تقريباً أصبح مشترىً وأصبحت نصف أراضي أكر تقريباً ملْكاً لـ١٠ أشخاص فقط. إذ قامت الحكومة البرازيلية، عن طريق تشجيع أسرع قدر ممكن للتطور في المناطق الحدودية، في الأساس بإجبار السكان المتفرقين في الغابات الممطرة على دفع ثمن إزالة الغابات - من تلوث الهواء إلى انتشار الأمراض والفيضانات وانجراف التربة - بينما كانت قِلَّةٌ ثريَّة من ملاَّك الأراضي يقطفون الثمار[٥].

ويظهر الظلم البيئي - ونعني بذلك الفجوة بين اعتمادنا المشترك عالمياً على البيئة المحلية السليمة والوصول غير العادل إلى مثل هذه البيئة - على كافة مستويات المجتمع. وغالباً ما تشير الهجمات الموجهة ضد الأفراد من النشطاء البيئيين إلى أشكال أوسع من الظلم وانتهاك حقوق الإنسان، إلى الهجمات الموجهة ضد البيئة بأسرها - سواء أكان ذلك تدمير قاعدة موارد جامعي عصارة المطاط في منطقة الأمازون؛ أو دفن النفايات الخطرة في مدينة أقليات فقيرة في نورث كارولينا، أو التوطينَ الإجباري لآلاف الناس في وادي نارمادا (Narmada Valley) في الهند من أجل مشروع سد عملاق، أو تلويثَ مياه شرب السود في جنوب أفريقيا بفعل عمليات تعدين الذهب. وعلى المستوى القومي، يميل الدمار البيئي إلى التركيز في الدول الأكثر فقراً، التي غالباً ما تفرط في استغلال مواردها الطبيعية من أجل سد حاجة الاستهلاك المُفرط في الدول الأكثر غنى. وهكذا فإن العمل من أجل العدالة البيئية سيقتضي تغييرات واسعة المدى في السياسات على كل من ساحة الأنظمة البيئية وساحة حقوق الإنسان[٦].

على أية حال، فإن العدل مفهوم مَرِن يعتمد على الضوابط والتوازنات الثابتة - ولذلك فإن أحد الأهداف الهامة لحركة العدالة البيئية قد تكون إلى درجة كبيرة حماية الحقوق المدنية. والحريات الأساسية للمجتمع المتمدِّن - التعبير الحر والصحافة الحرَّة التي توفِّر المعلومات، والانتخابات العادلة وحريَّة الانضمام إلى المجموعات - كلها، قبل كل شيء، أفضل الطرق لمساءلة أولئك الذين يقبضون على زمام السلطة. ويحدث الكثير من الدمار البيئي في المقام الأول ببساطة لأن المجتمعات المتضرِّرة عاجزة عن منعه. وبعبارة أخرى، فرغم أن الإصلاحات البيئية الجذرية أساسية، إلا أن ضمان تنفيذ هذه الاصلاحات سيعتمد في نهاية الأمر على الحماية التامة لحقوق الإنسان الأساسية - وبخاصة حقوق أكثر فئات المجتمع عرضة للأخطار[٧].

قضيَّة التعاون بين حركة حقوق الإنسان والحركة البيئية

منذ اغتيال شيكو منديس، قام أنصار البيئة والعاملون في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بتحديد أرض مشتركة بصورة أصبحوا معها أكثر جاهزية للعمل؛ فها هم أخيراً بدأوا في تآلف في حركاتهم. ففي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥، أصدر نادي سييرا (Sierra Club) ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International) أول رسالة مشتركة، حول الربط بين إساءة حقوق الإنسان والتردي البيئي في نيجيريا. وأدركت المجموعتان أنه كلما كان التحالف أوسع، كان لجداول أعمال سياسات هذا التحالف أهمية عالمية وكلما زادت القوة السياسية التي يحقِّقها. وكما قال آشيش كوتاري (Ashish Kothari)، المحاضر في الدراسات البيئية بالمعهد الهندي للإدارة العامة: «ليست معظم الحركات الجماهيرية على المستوى الأساسي مجرد حركات لحقوق الإنسان ولا لمجرد الحقوق البيئية، ولكن من المحتَّم أن تكون لهذين الهدفين معاً. ولا بد لها أن تكون كذلك، إذا كانت على وعي بدور الموارد الطبيعية في حياتها وبالقوى المهيمنة التي تقوم باستغلال هذه الموارد»[٨].

على أية حال، لا زال هذا التعاون مجرد محاولة. ومع ذلك، ورغم أن جداول أعمال الحركتين تداخلت منذ زمن طويل إلى حدٍ كبير، حول قضايا مثل الأخطار الصحية البيئية والتهديدات التي تتعرَّض لها قاعدة موارد الشعوب الأصلية، فلا زال أمام المجموعتين من النشطاء الشيء الكثير الذي يتوجَّب عليهما تعلُّمه من بعضها بعضاً. إذ أدَّت عقود من الأساليب المختلفة للدعوة لقضاياهما إلى قدر كبير من عدم الثقة المتبادلة[٩].

ويميل أعضاء منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، الذين اشتهروا بقيامهم بحملات كتابة الرسائل نيابة عن الأفراد من سجناء الضمير، إلى الشعور بالقليل من التعاطف تجاه فلاسفة الأنظمة البيئية الذين يحاولون صُنع قضية «لحقوق الطبيعة». ووجدوا أن من الصعوبة بمكان فهم لماذا يبدو أنصار الأنظمة البيئية راغبين في قضاء جهد كبير على أمور نظرية مجرَّدة، وعلى الجهود لمنع امكانية انقراض نوع غير معروف من أنواع الطيور في المستقبل، على افتراض أن ذلك سيكون لصالح الجميع في نهاية الأمر - في الوقت الذي يجري فيه في الوقت الحاضر تعذيب لبعض بني الإنسان. وبالمثل، يبدو أن أنصار الأنظمة البيئية يضيقون ذرعاً بتركيز حقوق الإنسان الضيِّق على حالات فردية من الإساءات، ويشيرون إلى أن أعداداً أكبر بكثير من الناس مهددون بأمور من مثل التصحُّر وتلوث المياه مما هم مهددون بالتعذيب[١٠].

ومن المؤكد أن بعض أنصار البيئة استحقوا سمعتهم كمهملين للعنصر الإنساني في

المحافظة على الطبيعة. كما أن عدداً من مشروعات المحافظة على الأنظمة البيئية المخطط لها بشكل سيء جاء على حساب حقوق الإنسان الأساسية للسكان المحليين. ومثل سوء الادارة هذا، بدوره، غالباً ما يعيق تكامل المناطق التي يفترض أنها مناطق محميَّة. وكان مثل هذا النمط ماحقاً بصورة خاصة في الدول النامية. ففي الكثير من المناطق المحمية في الهند، على سبيل المثال، وجد السكان المحليون أنفسهم محرومين فجأة من حقوقهم التقليدية في الأرض ومن الوصول إلى الموارد الطبيعية بسبب لوائح وتشريعات المحافظة الجديدة. وقد ردوا على ذلك، وهذا مفهوم، بعداوة متزايدة. وفي إحدى هذه الحالات، أدى إقامة محمية كوترو (Kutru Tiger) للنمور والجاموس في مادهيا براديش (Madhya Pradesh) إلى إزاحة ٥٢ قرية من قرى قبائل الماريا (Maria)، الذين انضم الكثيرون منهم منذ ذلك الوقت إلى حركة تمرُّد تقوم في بعض الأحيان بحملات سَرِقة للمحميات وإساءة معاملة المحميات (المتنزهات)[١١].

وبسبب مثل هذا الفشل، وبسبب نشأة العديد من خطط المحافظة على الطبيعة في الدول النامية على يد المنظمات البيئية في دول العالم الصناعية، توجَّب على أنصار البيئة في دول الشمال أن يردوا على الاتهام الدائم الموجه لهم والقائل بأنهم يهتمون بالأشجار والطيور في دول الجنوب أكثر من اهتمامهم بالناس في هذه الدول. ومع ذلك، وبعد أن تعلموا، على مدى الـ ٥-١٠ سنوات الماضية كيفية مخاطبة المحتوى الاجتماعي والثقافي في حملاتهم، فقد أصبحوا أكثر قدرة على إيضاح القيمة الإنسانية الفورية للأنظمة البيئية السليمة دون مس: وأصبح محتضنو الأشجار الذين لا يبدون اهتماماً بالتعاطف مع الإنسان من المدافعين المتحمِّسين عن الشعوب المحليَّة[١٢].

وبالمثل، زاد نشطاء الحقوق الإنسانية مؤخراً من دائرة دعواهم باعترافهم بالعوامل البيئية التي تكمن وراء الإساءات التي يعملون على القضاء عليها - ولكنَّ ذلك لم يأت إلا بعد عقود من التعامل مع نتائج تجاهل البيئة. وفي بعض الأحيان، كانت الطريقة التي تركِّز على الحقوق بصورة خاصة فحسب لحماية الشعوب المحلية تفتح المجال أمام المزيد من التردي البيئي الذي يميل بدوره إلى انجراف الحقوق الأساسية ورفاه الشعوب[١٣].

وعلى سبيل المثال، يقوم صيادو الأسماك المحليُّون على طول سواحل جزر غالاباغوس الإكوادورية حالياً بالإفراط في صيد خيار البحر (قنفذ البحر) بمعدلات من المحتمل أن تؤدي إلى القضاء على إمداداته خلال حوالي أربعة أعوام. إذ عن طريق التوجه نحو الاقتصاد الدولي وبيع محصولهم إلى خبراء اختيار المآكل في الصين واليابان، يستطيع صيادو خيار البحر،

المعروفون بالبيبينورات (Pepineros) أن يحصلوا على ٢٠ ضعفاً من الأرباح التي يمكن أن يحصلوا عليها من أي نوع من أنواع الأسماك المحلية المتاحة[١٤].

وكانت الخطة الأصلية الخاصة بإنشاء متنزَّه غالاباغوس القومي في عام ١٩٧٤ تقضي تحديداً بحماية حقوق السكان الأصليين في الاستمرار في تقليدهم المتمثل في صيد الأسماك كموردٍ لرزقهم. ولكنّ الموظفين الرسميين الإكوادوريين فشلوا في التمييز بين أبناء الشعوب الأصلية والمقيمين الجدد على أرض الجزر؛ وانتقل الكثيرون من البيبينورات إلى منطقة غالاباغوس قبل سنوات معدودة مضت لغرض محدد هو جمع خيار البحر. وزيادة على ذلك، لم تبذل حكومة الإكوادور أية محاولة لتنفيذ أية آليات مراقبة لضمان إستمرار سكان الغالاباغوس الأصليين في صيدهم للأسماك ضمن حدود مستويات مورد الرزق. وكما يقول عالم البيئة الغالاباغوسي كارلوس إيه. فيل (Carlos A. Valle)، يبدو أن البيبينورات، الذين وصلوا حتى الآن إلى حد احتجاز الرهائن حتى يبقوا على مصائد الأسماك مفتوحة أمامهم، مصمِّمون على الدفاع عن «حقِّهم في تدمير مستقبلهم بأنفسهم»[١٥].

ويُتَّهم أنصار المحافظة على الطبيعة بأنهم يحاولون إنكار حقوق البيبينورات؛ ومع ذلك، فبإمكانهم بلورة قضية قوية تقول بأن التنظيمات والرقابة البيئية الأفضل يمكنها على المدى البعيد تعزيز حقوق مجتمع صيد الأسماك. وفي الحقيقة، فإن استراتيجيات حصاد الأسماك التي يتبناها البيبينورات كان من الممكن أن تكون مختلفة لو إن مجتمعهم كان يتألف بصورة أكبر من أفراد الشعوب الأصلية ذات المصلحة طويلة المدى في الاستثمار في أنظمة البيئة المحلية. وبصورة عامة، عندما تُعطى حقوق الإنسان والبيئة وزناً متساوياً ويقوم السكان المحليون لا بمجرد المشاركة في قرارات تطوير مناطقهم بل لديهم قاعدة معرفية قوية بالبيئة كذلك، فإن مثل هذه المجتمعات ستعمل كحرَّاس للبيئة المحلية وتنتعش اجتماعياً وثقافياً كذلك - كما أصبحوا الآن في المحميَّة الاستخراجية التي تحمل اسم شيكو منديس[١٦].

بل إنَّ ثمَّة تداخل أوسع من ذلك بين حقوق الإنسان والموضوعات البيئية ينطوي عليه تاريخ حركة حقوق الإنسان الدولية. فمنذ وقت مبكر كعام ١٩٤٨، مجرد ثلاث سنوات بعد بدء تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، تبنَّت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يمثل أول إجماع أخلاقي دولي حول ما ينبغي للناس أن يتوقعوه من المجتمع المتمدِّن. وبجانب الحريات المدنية الشخصية التي تشكِّل الأساس لحركة حقوق الإنسان، التي تتراوح ما بين حرية الكلام إلى الحرية من الحد من التعذيب، يشمل الإعلان كذلك الحقوق

المجتمعيَّة الأوسع في الحصول على الصحة والغذاء والمأوى والعمل - وهي الحقوق ذاتها التي تقع في صميم الحركة البيئية. والإعلان العالمي نفسه لا يمثل وثيقة قانونية ملزمة. غير أنه في السنوات التي أعقبت ذلك، دخلت المجموعتان من الحقوق حيِّز التنفيذ كقوانين دولية ملزمة في ميثاق الحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأوسع الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٧].

ورغم أنه يُنظر في بعض الأحيان إلى التمييز بين الحقوق المدنية الشخصية والحقوق الأكثر صلة بالمجتمع كأمر ثابت بين حقوق الإنسان والعاملين في مجال البيئة، فإن ذلك يكشف في نهاية الأمر الصيغة التكاملية النهائية بين الحركتين في سعيهما نحو العدالة البيئية. وأولاً وأخيراً فإن نشطاء حقوق الإنسان يعترفون مراراً وتكراراً أن بعض الإساءات التي يتعاملون معها إنما تنبع من الدمار البيئي على المستوى المجتمعي أو الاقليمي. كما أدرك أنصار البيئة أن الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية الأساسية هو من أفضل الطرق الخاصة بحماية البيئة[١٨].

وفي إطار الأنظمة البيئية، فإن الاختلاف الرئيسي بين الحقوق المدنية والسياسية المعنيَّة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعنيَّة هو أن المجموعة الأولى من الحقوق هي إجرائية إلى حدٍ كبير والثانية ماديَّة: فالناس يمارسون حقوقهم الفردية (مثل حرية الكلام) لكي يقوموا بحماية حقوقهم المجتمعيَّة المرتبطة بالبيئة (مثل الحق في طبقة سليمة من الأوزون). فحركة حقوق الإنسان والحركة البيئية تناضلان من أجل هاتين المجموعتين من الأهداف. والحقوق المادية المجتمعية تربط كلاً من المنظور الأخلاقي والمنظور العلمي معاً للدفاع عن حماية الحياة؛ فهي تخدم الغرض الحاسم في طرح الأمور التي يجب على الناس جميعاً توقُّعها من البيئة، مثل الهواء والماء النقيَّين. وهي تفسِّر تماماً ما الذي يعنيه الظلم البيئي. ولكن الحقوق الإجرائية هي التي ربما كانت توفِّر الأرض المشتركة بأكثر ما يكون للحركتين على المستوى الفردي والمجتمعي وحتى القومي، لأنها هي الحقوق التي تسمح للناس بالعمل في سبيل منع الظلم البيئي[١٩].

الظلم المحلي: الأفراد والمجتمعات

ربما كان أفضل توضيح تصويري للحاجة إلى قيام العاملين في مجال حقوق الإنسان وأنصار البيئة بضمِّ صفوفهم هي الاساءات التي يتحمَّلها النشطاء بصورة فردية - والذين تكون جريمتهم الوحيدة، بصورة عامة، هي تنظيم الاحتجاجات والتعبير عما يجول في خواطرهم. وهذا هو المجال التقليدي الذي يتحرَّك فيه أعضاء حركة حقوق الإنسان: فعن

طريق التركيز على القضايا الفردية، يوضح العاملون في مجال حقوق الإنسان بصورة فعَّالة أنه لن يُكتب النجاح لأية حَمْلة تنبع من القاعدة (الشعبية) إذا لم تكن تحترم الحقوق الأساسيَّة للأفراد، وأن الحريات المدنيَّة هي أهم الكوابح لسلطة الحكومة. كما وجد هؤلاء الأعضاء أن نشر دعوى فرد ما يمكن أن تكون طريقة فعَّالة بشكل خاص في فضح إساءة استخدام السلطة وجعل هذه الإساءات ملموسة من قبل الجماهير.

وعندما تخترق الروايات التي يرددها عادة أنصار الحقوق المدنية - والتي تنطوي على مضايقة وتعذيب وسَجْن، أو قتل للنشطاء - طريقها بالفعل إلى أجهزة الإعلام، على أية حال، فإنها غالباً ما تكون روايات مأساوية ولكنها أمثلة فردية من النشاطات الإجرامية. وما أضافه أنصار البيئة في هذا المجال من الدفاع هو الوعي على الاتجاهات الأشمل التي تدفع إلى حدوث الكثير من أعمال العنف هذه. ومن المؤكد، كما يعرف العاملون في مجال حقوق الإنسان جيداً، فإن القضية الأساسية هي عادة تتعلق بالسلامة الشخصية وتطبيق القانون. ويكمنُ وراء هذه الأمثلة على الوحشية الإنسانية، في الغالب، النضال الطويل حول العدالة البيئية[٢٠].

والأمر المأساوي، هو أن قائمة الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد النشطاء البيئيين قائمة طويلة وعالمية في مجالها (انظر جدول ٨-١). ففي هندوراس، اغتيلت الناشطة بلانكا جانيت كاواس فيرناندیز (Blanca Jeannette Kawas Fernandez) على يد رجل مجهول الهوية قام بمجرد السير إلى نافذة غرفة الجلوس في منزلها وأطلق النار عليها. وكانت كاواس رئيسة لمنظمة بسرولانسيت (PROLANSATE)، وهي منظمة بيئية تحارب قطع الأشجار غير المشروع ومشروع التطوير الذي تدعمه الحكومة في متنزه بَنْتا سال (Punta Sal) الوطني. ويشكُّ الناشطون الآخرون في هندوراس أن قاتلها يحظى بالحماية الحكومية. وبالمثل، وُجد الصحفي شان دارا (Chan Dara) مقتولاً في كمبوديا في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤، بعد يومين من تلقيه تحذيراً من الشرطة بالتوقف عن البحث عن اشتراك العسكريين غير المشروع في صناعة ألواح الأخشاب في البلاد[٢١].

وفي دول مثل الولايات المتحدة، ذات الأنظمة التي تحمي الحقوق وذات الصحافة الحرَّة النشطة، فإن الإساءات تكون في طبيعتها أقل شأناً في المؤسسات، وإن لم تكن أقل انتشاراً. فأنصار البيئة الأمريكيون يظلُّون ضحايا للتخريب والمضايقة والهجمات، وحتى التعذيب والاغتصاب وإحراق الممتلكات والقتل. فقد شاهدت بات كوستنر (Pat Costner)، منسِّقة السموميات في جماعة السلام الأخضر الأمريكية، بأم عينيها، منزلها وهو يُحْرق عن بكرة أبيه

جدول ٨ - ١ الهجمات ضد الناشطين البيئيين، أمثلة مختارة

الناشط والجهة التي ينتمي لها	الهجمات
بيوتر كوزيفنكوف، مفتش مياه حكومي، الاتحاد السوفييتي السابق.	أُلقي القبض على كوزيفنكوف ووضع في عنبر علاج نفسي كعقاب لنشره معلومات عن قيام الحكومة بدفن الزيوت والأوحال بطريقة غير مشروعة في خليج فنلندا عام ١٩٨٦ .
دأكيل بربارة، صحافية بيئية، بيرو.	اغتيلت بربارة دأكيل في ٣١ أيار (مايو) ١٩٨٩ على يد عصابات الممر المضيء (Shining Path Guerrillas)، الذين شعروا بالتهديد بسبب فضحها لأثر زراعة الكاكاو على الغابات المطيرة.
هنري دومولدول، زعيم من قبائل آيسنغ (Isneg)، الفلبين.	أُغتيل دومولدول في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٩١، على يد أفراد من ميليشيا لها علاقة بالجيش الفلبيني؛ وكان دومولدول قد كشف عن التورط العسكري في قطع الأخشاب بصورة غير قانونية من أراضي القبائل المحلية.
ونغاري مآ ثاي، مؤسس حركة الحزام الأخضر، كينيا.	ضُرب مآ ثاي حتى فقد الوعي على يد الشرطة في آذار (مارس) ١٩٩٢، عندما كان يشترك في احتجاج سلمي في نيروبي لإدانة سجن عدد من النشطاء البيئيين والسياسيين.
غاي بنس، حارس من حراس خدمة الغابات، الولايات المتحدة.	كان بنس هدفاً لهجومين بالقنابل في عام ١٩٩٥، ولكنه هرب دون أن يصيبه أي أذى؛ وكان ذا صوت عالٍ حول قضية تنفيذ التنظيمات واللوائح الفدرالية الخاصة بالرعي.

SOURCE: Compiled by Worldwatch Institute from sources cited in endnote 21.

بمجرد أسابيع قليلة قبل الموعد المحدد لنشر تقريرها حول محارق النفايات الخطرة. واكتشف المحققون فيما بعد صفيحة الوقود التي استخدمها الجناة للتعبير عن تأييدهم لعمليات حرق النفايات الخطرة. وفي ولاية أوريغون أُعْدمت صورياً دميتان تمثلان اثنين من أنصار البيئة قبل يوم واحد من عقد مؤتمر برعاية رون أرنولد (Ron Arnold)، مؤسس حركة الاستعمال الرشيد (Wise Use Movement) التي تعمل من وراء الكواليس للتوسُّع في حقوق قطع الأشجار وتربية الماشية والتعدين، ولإلغاء جميع التشريعات البيئية. وحملت إحدى الدميتين المطلية بالقار والأخرى المحمَّلة بالريش يافطة كتب عليها: «يمكن لأنصار البيئة تعلم الشيء الكثير من هاتين الدميتين»[٢٢].

ووفَّرت الجهود المؤسساتية الرامية للاعتراف بإنجازات الناشطين الأفراد ومكافأتها دعاية إعلامية مفيدة بشكل خاص، لأن مثل هذه الجهود غالباً ما تقدِّم أفضل توثيق للمظالم البيئية والاساءات لحقوق الإنسان المرتبطة بها - والتي تحدث في الغالب في المناطق البعيدة في ظل ظروف تحاط بالغموض. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة غولدمان (Goldman Fondation) التي تتخذ من سان فرانسيسكو قاعدة لها تمنح جائزتها البيئية الرفيعة كلَّ ربيع لأحد النشطاء الشعبيين من كل قارة من القارات الست، وتقوم بإجراء أبحاث كبيرة عن خلفيات الفائزين. وتعمل المقالات الصحفية التي توحي بها احتفالات الجائزة وأفلام الفيديو التي تنتجُ على هامشها من قبل المؤسسة كقنوات لإيصال النضال الواسع الذي يقوم به النشطاء في سبيل العدالة البيئية إلى جمهور كبير من الناس وتساعد هؤلاء الناس على إدراك ما هو معرض للخطر على المستوى الشخصي الأساسي - أي إدراك أن الإساءة للحقوق الإنسانية ليست مجرد جرائم معزولة وأن الحركة البيئية ليست من أجل حقوق الطبيعة فحسب[٢٣].

ويتبيَّن بشكل دائم تقريباً أن نشطاء البيئة الذين يتعرضون للإساءة إنما يناضلون لصالح جماعة من الناس - سواء أكانت أقلية عرقيَّة أو شعباً من الشعوب الأصلية أو جماعة مهمَّشة من النساء أو بكل بساطة جماعة من الناس الذين لا يملكون الموارد لضمان مسكنهم ومعيشتهم - لأن الأخطار البيئية، التي تتراوح ما بين تلُّوث الهواء إلى انجراف التربة، تؤثر على مناطق بأكملها لا على مجرد أفراد. فالقانون الدولي يحرس السيادة الفردية والقومية، ولكنَّ المجتمعات وغيرها من الجماعات الصغيرة غالباً ما تجد نفسها واقعة في وسط المشاكل، تناضل ضد إقامة منشآت تعدين أو ضد مدفن نفايات سامة ترعاه الحكومة، دون أن يكون لها أية حماية قانونية رسمية[٢٤].

وفي العالم الصناعي، يقوم النضال من أجل العدالة البيئية على مستوى الجماعات ضد الشركات الكبرى التي يدعي موظفو العلاقات العامة فيها أن الانبعاثات السامة الصادرة عن شركاتهم هي أمر سيء ولكنه إنتاج جانبي حتمي للجهود الرامية لتوفير الخدمات الضرورية للزبائن - أو من أجل الأمن القومي كما يقال في حالة العقود التي تحصل عليها الشركات من وزارات الدفاع. وقامت إحدى أوائل مجموعات النشطاء، التي نظمت نفسها في ظل شعار العدالة الاجتماعية في أوائل الثمانينات، بتوثيق العلاقة بين المجتمعات في الولايات المتحدة التي تضم تركيزات كبيرة من الأقليات والمجتمعات التي بها تركيزات كبيرة من التلوث[٢٥].

أما في العالم النامي، فإن القضية المطروحة هي دائماً مسألة من مسائل التنمية القومية بشكل إجمالي: فالنشطاء يحاربون المشروعات التي تبدو أنها ستؤدي إلى الاختلال على المستوى الإنساني، والتي ستؤدي إلى عدم الاستدامة على المستوى البيئي، ولكن يجري دفعها بقوة من جانب الحكومة على أساس أنها ازدهار محتمل لاقتصاد البلاد. وفي بعض الأحيان، قد تعتقد الحكومات، وقد اعتراها القلق بحق حول ديونها الخارجية بالفعل أن السدَّ المقترح أو محطة الكهرباء أو المنتجع السياحي سيفيد معظم مواطني البلاد بصورة مباشرة - من خلال خلق الوظائف الجديدة أو الحصول على الماء أو الكهرباء - وكذلك توفير بعض العملات الأجنبية. ولكنَّ غالب الأحوال هي أن معظم الفوائد المجنية من وراء ذلك تذهب إلى جيوب الصفوة الثرية من المجتمع، بينما يتحمل معظم التكاليف تلك المجتمعات التي جرى تهميشها فعلاً[٢٦].

وشعب أوغوني (Ogoni) بجنوبي نيجيريا هو أحد الأمثلة على مثل هذه المجتمعات المهمَّشة، وهو المهدد بمشروعات التنقيب عن النفط التي تقوم بها شركة شل لتطوير النفط، والذي (أي شعب أوغوني) يحارب لا من أجل العدالة البيئية فحسب بل من أجل البقاء على قيد الحياة ذاته. كما تصبح المجتمعات الهامشية أكثر عرضة للأخطار تحت ظل الأنظمة اليمينية المتعسِّفة الحاكمة، مثل النظام الذي يحكم نيجيريا في الوقت الحاضر. ففي عام ١٩٩٥، أحاطت الحملات والمطالبات الإعلامية المتصاعدة بالموقف في أراضي شعب الأوغوني، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى المناشدة البليغة التي كان يقوم بها كين سارو - وي وا (Ken Saro-Wiwa)، زعيم حركة الإبقاء على شعب أوغوني على قيد الحياة (MOSOP). وقد نال سارو - وي وا جائزة غولدمان البيئية في فصل الربيع. ولكنه أُعْدِم في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ على يد النظام غير الشرعي الحاكم في نيجيريا رداً على

انتمائه لحركة الناشطين - وفي تحدٍ للاحتجاجات الدولية. وفي الوقت نفسه، لا زال شعب أوغوني ، بالإضافة إلى استيعاب هذا الظلم المأساوي - يواجه المهمة الرهيبة المتمثلة في إنقاذ موطنهم من الخراب البيئي المحلي الناجم عن اعتمادنا عالمياً على النفط[٢٧].

وفي بداية الأمر، كان الوضع في أراضي أوغوني يبدو تماماً مثل أي وضع آخر من تلك الأمثلة العديدة من الإساءة المنظَّمة للحقوق الإنسانية التي ارتكبت تحت رعاية الدكتاتورية العسكرية النيجيرية. ومنذ أيار (مايو) ١٩٩٤، كانت تلك المنطقة التي تبلغ مساحتها ١٠٥٠كم٢ - وموطن مجرد ٥٠٠ ألف من شعب أوغوني، وهم شعب أقلية ويشكلون ٥,٠ بالمائة من سكان نيجيريا - تضمُّ أيضاً قوةً شرطيَّة عسكرية هائلة تتكوَّن من أفراد الجيش والبحرية والقوة الجوية في نيجيريا. وقد أقيمت قوة الشرطة هذه في المنطقة «لضمان أن ... المقيمين من غير السكان الأصليين الذين يعملون في مشاريع الأعمال ... داخل أراضي أوغوني لا يتعرضون للمضايقة أو التحرُّش». ورجال الأعمال الوحيدون من غير السكان الأصليين الموجودون على أراضي أوغوني هم موظفو شركة شل، المسؤولة عن ٥٠ بالمائة من إنتاج النفط الخام في نيجيريا. وتمثِّل عائدات النفط ٩٠ بالمائة من التبادل التجاري الأجنبي النيجيري و٨٠ بالمائة من إجمالي الدخل الحكومي[٢٨].

تأسست حركة الإبقاء على شعب أوغوني على قيد الحياة في عام ١٩٩٢ بصورة خاصة للقيام بحملات ضد ما تسميه حُكم شركة شل القائم على الإرهاب البيئي. فقد أصبحت الأراضي الزراعية في دلتا نهر النيجر التي كانت خصبة مورقة في يوم ما مغطاة الآن ببقع الزيت التي تمتد مسافة أميال، وهلكت الخضرة وأصبح اللون الأسود يغطي بعض الأنهار، وتسمم ألهبة الغاز القريبة من القرى الجوَّ وتسبب هطول المطر الحمضي، وتسمح حُفر النفايات السامة غير المسوَّرة للتسرب داخل إمدادات مياه الشرب. وكانت المضايقات واختلالات الأمن التي يُزعم أنها هي التي أملت ضرورة تواجد قوات الشرطة العسكرية تتألف في معظمها من مظاهرات سلميَّة نظمتها حركة الإبقاء على شعب أوغوني، وشملت في الغالب المزارعين القرويين وصيادي الأسماك الذين يطالبون بقيام شركة شل بإجراء دراسات حول الأثر البيئي والاجتماعي لعملياتها وتعويض شعب أوغوني عن الدمار الذي نجم فعلاً عن استخراج النفط. ولم تقم شركة شل قط، التي ظلَّت تراهن على تواطؤ الحكومة معها، بإجراء أية دراسات تقويمية بيئية قبل حفر الآبار أو تركيب الأنابيب. ومن بين إجمالي عدد مرات انسكاب النفط على مدى العقد الماضي في حوالي ١٠٠ دولة تعمل فيها شركة شل، حصل ٤٠ بالمائة منها في نيجيريا[٢٩].

ولسوء الحظ، فإن التضحية الرسمية بالمجتمعات الصغيرة مثل مجتمع أوغوني هي ظاهرة شائعة في مختلف أنحاء العالم - سواء أكان ذلك في ظل الأنظمة التي تقمع الحقوق الإنسانية أو تلك التي تحميها، وسواء أكان ذلك من أجل الأرباح القومية أو لصالح مشروعات البنية التحتية «للصالح العام» (انظر جدول ٨-٢). ففي الصين، كان الموظفون الحكوميون يبشِّرون بأن إنشاء ثلاثة سدود على ممرات ضيِّقة بُدأ بها في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ سيوفِّر سيطرة أفضل على الفيضانات والملاحة للمجتمعات الواقعة عند مصب النهر. ولكن معظم قدرات السد الهائلة على توليد الكهرباء ستذهب لخدمة منطقة العاصمة الأقليمية شنغهاي، على بعد مئات الكيلومترات إلى الشرق؛ كما أكَّدت عدة فرق من المهندسين أن بناء السد سيزيد في الواقع من خطر الفيضانات المحلية وسيجعل الملاحة أكثر خطورة[٣٠].

وبالإضافة إلى ذلك، يحذِّر عشرات من الخبراء الدوليين أن موقع السد سيجعله عرضة بصورة خاصة للزلازل والانجرافات الأرضية، وأن تراكم الطمي في خزان السد سيقلِّص من قدرته الاستيعابية بدرجة كبيرة خلال مجرد سنوات قليلة. وفي السنوات التي أدت في نهاية الأمر إلى اتخاذ القرار للسير في المشروع كانت الحكومة الصينية على أية حال تتكتَّم بصورة منتظمة على المعلومات والآراء التي تلقي ظلالاً من الشك حول الجدوى من بناء السد؛ وألقت القبض على معظم المحتجين المتفوهين، بمن فيهم الصحفي البيئي داي كنغ (Dai Qing)، الذي قام في عام ١٩٨٩ بتحرير أول كتاب صيني ينتقد بناء السد باسم يانغتسي! يانغتسي! (Yangtze! Yangtze!)[٣١].

ومما لا شك فيه، أن السد سيغرق ٢٠ بلدة و١١ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ويهدد عدة أنواع كائنات معرَّضة للخطر مثل الكركي الأبيض السيبيري ودلفين العلم الأبيض، ويقتلع حوالي ١,٤ مليون نسمة - ما يساوي العدد الحالي لسكان الكويت تقريباً. وسينتهي المقام بهؤلاء السكان المحليين على أراضي أعلى من أراضيهم وأكثر برودة وذات تربة أكثر فقراً. واعترفت أكاديمية العلوم أن هناك حاجة لخمسة أضعاف من الأرض الجديدة لكي تعطي ما يساوي من المحاصيل ما تعطيه حقول الوادي الخصيبة التي سرعان ما ستكون أوطأ من خزان السد[٣٢].

وكما توضِّح هذه الأمثلة، تخرج المجتمعات الصغيرة خاسرة في الغالب في نزاعها حول الحقوق مع الدول والشركات. والمجتمعات الأكبر تجد أن بإمكانها الخلاص عن طريق اعتبار أنَّ المجتمعات الأصغر بإمكانها التخلص من الآثار السلبية البيئية. كما أن قابلية المجتمعات

جدول ٨ - ٢ الظلم البيئي على مستوى المجتمعات، أمثلة مختارة

المجتمع	المشكلة
شعب أوديج الأصلي، سيبيريا، روسيا.	أدى قطع الأشجار على يد الشركات الروسية واليابانية والكورية الجنوبية والأمريكية إلى تدمير قاعدة الموارد في أوديج وتسبب في انجراف حاد للتربة وتراكم الطمي في أنظمة الأنهار.
مجتمعات مناجم الفحم، ويلز، المملكة المتحدة.	نجم عن تشجيع الحكومة لمناجم الفحم المفتوحة تلوث المياه وزيادة حالات المرض الرئوي في المجتمعات المحلية في ويلز.
شعب يامي الأصلي، جزيرة أوركيدا، تايوان.	طوال ١٣ عاماً، قامت الحكومة التايوانية بخزن النفايات النووية على جزيرة أوركيدا، في براميل حديدية أخذت الآن تصدأ. وفي منتصف السبعينات كانت الحكومة أخبرت شعب اليامي، الذي ينقصه التعليم الرسمي، أن مرافق خزن النفايات التي كانت تبنيها هي معامل لتعليب السمك.
الهنود الحمر الأمازونيون، اقليم أورينت، الأكوادور.	أدى استغلال النفط إلى تدمير البيئة الخاصة بعدة جماعات أصلية، مما جعل المياه تحتوي على الملوثات بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و١٠٠٠ مرة ضعف المستويات المسموح بها في الولايات المتحدة.
صيادو الأسماك القرويون، إمدولومانجا، ملاوي.	في عام ١٩٩١، حصل صاحب فندق على بحيرة ملاوي على إذن حكومي بطرد مجتمع بأكمله من أجل مشروع تطوير سياحي، وهدم أكثر من ٧٠ منزلاً بدون تقديم خطة لإعادة توطين أصحابها.

SOURCE: Compiled by Worldwatch Institute from sources cited in endnote 30.

للتعرض للظلم هو جزء لا يتجزأ من معظم سياسات التنمية الحالية. ففي العقد الماضي وحده، أزاحت مشروعات البنى التحتية التي تنطوي على التطوير الحضري العام وإنشاء الطرق والسدود ما يقدَّر بـ ٨٠ - ٩٠ مليون نسمة عن أراضيهم في مختلف أنحاء العالم[٣٣].

وعندما تنال الحقوق المجتمعية الاحترام الذي تستحقه، مع ذلك، فإن المجتمعات تصبح في الغالب أفضل عوامل الاستدامة. فمشاريع البنية التحتية أو الاستخراجية الكبرى غالباً ما تكون مدمِّرة بطبيعتها للأنظمة البيئية المحيطة، في حين أن المشاريع الأصغر حجماً يمكن أن تقام بصورة تؤدي إلى تناغمها مع المناظر الطبيعية المحلية. وإذا كان المشروع صغيراً إلى الحدِّ الذي يمكن لأعضاء ذلك المجتمع إدارته، فإن الأكثر احتمالاً هو أن يحظى بالترحيب والقبول. ومعظم المجتمعات تحنُّ ببساطة لكي تكون السيطرة على مصيرها في أيديها هي. وأخذت مشاريع المحافظة على البيئة ومشاريع التطوير التي تتخذ من المجتمعات قاعدة لها تزداد انتشاراً أكثر وأكثر - ويعود الفضل في ذلك إلى المبادرات المحلية التي تتم تحت رعاية كل من المجتمعات أنفسها وفرق النشطاء الذين يعترفون بأن الاستدامة ينبغي أن تشمل كل من النظام البيئي والعدالة الاجتماعية فضلاً عن الجدوى الاقتصادية (انظر جدول ٨-٣)[٣٤].

وفي كوستاريكا، على سبيل المثال، تجمَّع ١٢ مزارعاً قروياً في عام ١٩٨٨ لتشكيل رابطة سان ميجيل (San Miguel Association) للمحافظة على الطبيعة والتنمية (ASACODE) في محاولة للمحافظة على الغابات المحلية تحت سيطرة المجتمعات المحلية. ويقع حوالي ٢٧ بالمائة من أراضي كوستاريكا داخل الحماية من نوع أو آخر، ومع ذلك فإن الدولة بها أعلى نسبة من إزالة الغابات في أمريكا الوسطى، نظراً لأن صناعة ألواح الخشب، المسؤولة عن ٩٠ بالمائة من تدمير الغابات في الدولة بأكملها، ظلت تشتري أملاك أصحاب الأراضي الصغيرة في أقاليم الغابات مثل سان ميجيل. وتقوم رابطة سان ميجيل بتقديم الحوافز للناس المحليين كي يتمسكوا بأرضهم عن طريق تعليمهم كيفية حَصْد ومعالجة الأخشاب بطريقة مستديمة، دون إيذاء الغابات. كما عملت الرابطة على تطوير الأسواق الإقليمية لمنتجات الأخشاب الحِرفيَّة الماهرة[٣٥].

وأخذ المزيد والمزيد من السكان المحليين ينكثون تعهداتهم لشركات الأخشاب الكبرى لصالح الانضمام إلى رابطة سان ميجيل، لأن استخدام الرابطة الكفؤ للأخشاب والتسويق المستهدف أدى إلى خلق أرباح فورية. فعمليات الأخشاب الصناعية، التي تهدر نصف كل شجرة تقطعها، غالباً ما تصرُّ على دفع أسعار منخفضة جداً لأصحاب الأراضي مقابل قطع

جدول ٨ - ٣ مبادرات التنمية والمحافظة على الطبيعة التي تتخذ المجتمع قاعدة لها، أمثلة مختارة

المجتمع / المنظمة	المبادرات
مشروع سانغام، جمعية يكان للتنمية اندرا براديش، الهند.	تساعد الجمعية على تنظيم سانغامات، أي مجتمعات نسائية في قرى جنوب الهند، للعمل على المساواة بين الجنسين، وإقامة برامج القروض وزراعة واستعمال الأعشاب الطبية وإدخال أساليب الزراعة العضوية وأنظمة المحاصيل المتعددة في الممارسات الزراعية وزراعة الأشجار.
الجمعية التعاونية لغابات يانيشا، منطقة الأمازون البيروفية.	هذه جمعية تعاونية لاستدامة الغابات يديرها الهنود الحمر اليانيشا، الذين يكسبون معيشتهم بتصدير منتجات الغابة إلى أوروبا والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه القيام أيضاً بحماية الغابات الممطرة من الإجتثاث الكامل على أيدي مربي الماشية وشركات التطوير.
رابطة حماية البيئة القاهرة، مصر.	تقوم الرابطة بتنسيق جهود جامعي القمامة في القاهرة، الذين يكسبون عيشهم عن طريق إعادة تدوير الورق، واستخدام النفايات العضوية كأسمدة، وعمل قطع السجاد من بقايا القطن.
مجلس قبائل سنكيوان المشترك للمناطق البريَّة، شمال كليفورنيا.	في أوائل عام ١٩٩٥ استردت الـ ١٠ قبائل المشكِّلة للمجلس ١٦٠٠ هكتار من الغابات المطيرة ذات الخشب الأحمر التي كانت أرض أجدادها من ولاية كاليفورنيا. وتقضي خطة هذه القبائل بإقامة متنزه بري - كامل بأربع قرى تقليدية - يكون نموذجاً لاستعمال الأراضي بشكل مستديم.
مشروع المحافظة على منطقة أنابورنا، أواسط نيبال.	اتخذ المشروع من المشاركة المحلية حجر الزاوية في جهوده لزيادة الفوائد المباشرة من السياحة في الوقت الذي يجري فيه تقليل آثارها البيئية - عن طريق تحسين خدمات الإقامة، واستعمال الكيروسين بدلاً من قطع الأشجار كحطب للوقود، وتطبيق قانون الحدّ الأدنى من الآثار التي يخلفها المهاجرون البطيئون في حركتهم.
متنزه كاكادو القومي، شمالي استراليا.	للمتنزه ادارة مشتركة من قسم خدمات المتنزهات الحكومي والأبورجين (السكان الأصليين) الذين عاشوا في المنطقة أكثر من ٥٠ ألف عام. وقد شجَّعت الإدارة المشتركة على المحافظة الفعالة على الطبيعة، وهي صناعة سياحية تزوِّد السكان الأصليين بدخل ثابت، كما شجَّعت على المحافظة على المجتمعات التقليدية وتراثها الثقافي.

SOURCE: Compiled by Worldwatch Institute from sources cited in endnote 34.

الأخشاب. كما أن أساليب حصد الأشجار السليم من ناحية الأنظمة البيئية الذي تقوم به الرابطة بترك معظم أجزاء الغابة سليمة دون مَس للاستعمال على المدى البعيد. كذلك قامت الرابطة بتشجيع استقرار المجتمعات ورعاية الغابات باستخدام أرباحها للبدء بزراعة مشاتل الأشجار التي تُدار جماعياً بالنسبة للأشجار الأصلية، وتنظيم فصول دراسية لسكان القرى المجاورة[٣٦].

وستصبح المجتمعات جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية المستديمة التي تنجح على المدى البعيد. وبطبيعة الحال، قد تنتهي بعض مشاريع البنى التحتية الكبيرة في كل من القطاعين العام والخاص بتحقيق الهدف من العمل للصالح العام فعلاً. وعلى سبيل المثال، فإن برامج تسهيل نقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة من دول الشمال إلى دول الجنوب لها إمكانية هائلة حتى إذا ما اتسع مجالها إلى ما هو أبعد من السيطرة المجتمعية. كذلك فإن الاستثمار في محطات معالجة مياه الصرف أو الخطوط الحديدية قد يعطي عائدات عالية. غير أنه قد تأتي غالبية مشاريع التنمية العادلة للبيئة من المبادرات على المستوى المجتمعي وتقدم للسكان المحليين معلومات مناسبة عن الأنظمة البيئية، وتسمح لهم بالمزيد من السيطرة على مستقبلهم. ويمكن لصانعي السياسات أن يقتربوا بنا جميعاً من الاستدامة عن طريق التركيز على طرق تقدِّم للسكان المحليين مصلحة في المحافظة على بيئاتهم المحلية[٣٧].

الأعمال الظالمة عبر الحدود

على الرغم مما للمجتمعات من أهمية، إلا أن بعض قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تتعدى بطبيعتها ما هو أبعد من النطاق المحلّي. فالتلوث يعبر الحدود، وكذلك يفعل اللاجئون البيئيون ، ومِثْلُهُم بعض الموارد الهامة مثل الأنهار. وفي الحقيقة فإن الكثير من الموارد البيئية موارد مشتركة على نطاق عالمي: مثل المحيطات والغابات والتنوع الجيني والمناخ وطبقة الأوزون. ولا يستطيع أي مجتمع بمفرده حماية المحيطات إلى حدٍ يكفي لضمان العطاء المستديم من أسماك المياه المالحة أو تخفيض انبعاثات الكربونات الكلوروفلورية بما يكفي للحماية من وتائر مرض سرطان الجلد المتزايدة المرتبطة بنقص سُمْكِ طبقة الأوزون، أو الحد من انبعاثات الكربون بما يكفي للحدِّ من الاضطرابات في الطقس التي يسببها التغير المناخي. فمثل هذه التهديدات العالمية لا تتطلَّب مجرد نشطاء من حركات مختلفة، بل عملاً مشتركاً من جميع الدول[٣٨].

ولـلأمم المتحـدة إمكـانيـات كبيرة كقـوة رابطـة للمساعـدة على إقـامـة حملات عـالميـة للمحافظة على الطبيعة. فقد أُسِّسـت على مبدأ الاعتماد الدولي المتبادل، أولاً وأخيراً، في أعقاب الحرب العـالمية الثـانيـة. ومع ذلك فقد كـانت الـدول المؤسِّسة حـريصـة على حماية سيـادتها القومية. أمـا ما كانت تفعله أية دولـة بمواردها الطبيعية، فلم يكن يعني أحـداً. على أية حال، فإن أكبر دور حاسم للأمم المتحدة في المستقبل قد يكـون التوسُّط بين الحق المزعوم لدولة ما في حَرْق غـاباتها والحق المزعوم لـدولة أخرى لحرق وقودهـا الاحفوري - وربما الحق المزعوم لـدولة ثالثة في إيقاف ما لهاتين الدولتين من حقوق مخوَّلة[٣٩].

ويعتمد كل إنسـان على سطح الأرض على مناخ مستقر وطبقة أوزون سليمـة دون مَساس وهواء ومـاء نقيَّين ومحيطات صحيَّـة. ومع ذلك تميل الطبقات الغنية التـي تمثل صفوة المجتمع في الدول الصنـاعية والـدول النامية على حـدٍ سواء إلى الاسهـام في معظم أنواع التردي البيئي أكثر من أي مجمـوعة أخرى من الناس. كما تميل الطبقـات الفقيرة إلى دفع ثمن أعلى من تكلفة دمار الأنظمة البيئية[٤٠].

ويظهـر هـذا التبـاين بأوضـح مـا يكـون بين دول الشمال والجنـوب. فـالنـاس في العـالم الصناعي لا يتعـدى عددهم أكثر من ٢١ بـالمائة تقريباً من عـدد سكان العالم، وهـذه النسبة آخذة في التناقص إذا أخـذنا بعين الاعتبار الوتيرة السريعة لنمو السكـان في العالم النامي. غير أن الـدول الصناعيـة تستهلك حـوالي ٨٦ بالمائة من الألـومنيـوم و ٨١ بالمائة من الـورق و٨٠ بالمائة مـن الحديد والفولاذ و٧٥ بـالمائة من الطاقـة و٦١ بالمائة مـن اللحوم في العالم. ولـذلك فهي مسؤولة عـن الغالبية العظمى من النفايـات الخطرة الناجمة عن تعدين وصهـر الألومنيوم وخـامات الحديـد والقطع الكامل لأشجـار الغابـات الذي يتم لإنتـاج الورق، وتلـوث الهواء وتراكـم غازات البيـوت الخضراء الناجم عن حـرق الوقـود الاحفوري، وانجـراف التربة الحاد الذي يوجد في أراضي الرعي[٤١].

الدول الصنـاعية مسؤولـة عن أكثر من ٩٠ بـالمائة من الـ ٤٠٠ مليون طن من النفـايات الخطرة التي تنتج عالمياً كل عام.

ويحدث الكثير من هـذه النشاطـات التي تؤدي إلى تـردي البيئة على أيـة حال في الـدول النـاميـة: وكما كـان الحال في العهود الاستعماريـة، ينتهي الأمـر بـالـدول الفقيرة وهي تستلب أراضيها من أجل تصـدير منتجات معينـة لتلبية عـادة الإفراط في الاستهلاك في الـدول الأكثر

ثراءً – وأيضاً لتوفير الأرباح المضطردة لطبقات الصفوة في الدول الفقيرة ذاتها. ورغم أن الدول النامية مسؤولة عن ١٨ بالمائة فقط من استهلاك النحاس العالمي، على سبيل المثال، فإنها تنتج ٤٧ بالمائة من الاستعمالات العالمية منه. وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت تكنولوجيات الاستخراج في هذه الدول أقل تقدماً، ولما كان لا يوجد سوى القليل من تطبيق قوانين السلامة القانونية ضد التلوث فيها، فإن الثمن البيئي الذي تدفعه الدول المنتجة للنحاس من بين دول الجنوب – والذي يتراوح بين البرك الجانبية الهائلة إلى إطلاق المعادن الثقيلة والملوثاتِ الكيماوية في التربة وإمدادات المياه المحلية – يميل إلى أن يكون حتى أسوأ مما توحي به إحصائيات الإنتاج[٤٢].

وتقدِّم التجارة العالمية في المواد السامة مثالاً توضيحياً جيداً بصورة خاصة لهذه الاتجاهات الظالمة للبيئة. فالدول الصناعية مسؤولة عن أكثر من ٩٠ بالمائة من الـ ٤٠٠ مليون طن من النفايات الخطرة التي تنتج كل عام. والممارسات الصناعية غير المستديمة في الدول الأكثر ثراءً هي بصورة متأصلة مسؤولة مباشرة عن كلِّ رماد المحارق والديوكسين والبي سي بي (البنيفيلين الكلوري المتعدد) تقريباً في العالم. ويكاد يكون من المستحيل تتبُّع أثر ما يحدث لهذه النفايات، ولكنَّ الخبراء يعتقدون أن ٣٠ مليون طن منها على الأقل تعبر الحدود الدولية كل عام، مع وجود نسبة كبيرة منها تذهب للدول الأكثر فقراً. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تم تسجيل ٢٩٩ حالة ردم نفايات في أوروبا الشرقية و٢٣٩ في آسيا و١٤٨ في أمريكا اللاتينية و٣٠ في إفريقيا على الأقل[٤٣].

وفي كثير من الحالات، كانت الشحنات المتزايدة الخارجة من الدول الصناعية نتيجة غير مقصودة لتشديد اللوائح والتنظيمات الخاصة بردم النفايات محلياً. وفي أواخر الثمانينات، تصاعدت أسعار التخلص من النفايات الخطرة في الولايات المتحدة، بسبب القوانين الجديدة، إلى حوالي ٢٥٠ دولاراً للطن. وفي أفريقيا، في الوقت نفسه، حيث كانت اللوائح البيئية والتكنولوجيات المناسبة للتخلص من النفايات غير موجودة فعلاً، كان سعر التخلص من الطن (من هذه النفايات) منخفضاً إلى حدِّ ٢,٥٠ دولار في الغالب. وكانت الكثير من الدول الأفريقية ترغب في قبول الشحنات السامة لأنها كانت مصحوبة بالعملات الأجنبية التي هي في أمسِّ الحاجة لها. وبطبيعة الحال، كما في الكثير من الحالات، لم تكن العملات الأجنبية التي تتلقاها تذهب إلى ما هو أبعد من عدد معين من المسؤولين الحكوميين أو رجال الأعمال الذين عملوا على عقد صفقات استيراد تلك النفايات. ولكنَّ الدولة بأكملها ينتهي بها الأمر إلى دفع تكاليف التخلص من النفايات السامة[٤٤].

وتزدهر الضغوط الرامية لتبني الممارسات المدمِّرة بيئياً في الدول النامية، ولا تأتي من دول الشمال فحسب بل من دول جنوبية أخرى كذلك. فقد عرضت ثلاثة تجمعات كبرى لشركات الأخشاب من أندونيسيا وماليزيا، على سبيل المثال، على حكومة سورينام التي تعاني مجاعة نقدية صفقة بملايين متعددة من الدولارات للحصول على حقوق قطع الأخشاب لمنطقة مساحتها ٢,٨ مليون هكتار من الغابات الممطرة - منطقة تبلغ مساحتها أكثر من ربع مساحة هذه الدولة الأمريكية الجنوبية الصغيرة. ولما كانت الشركتان الآسيويتان وصلتا حدَّ اليأس في المحافظة على ما تقومان به من أعمال تجارية نظراً لتقلُّص مخزونات الأخشاب في بلديهما، فإنه يُقال أنهما ذهبتا إلى حدِّ رشوة عدد من أعضاء البرلمان لكي يصوِّتوا لصالح المشروع. ويبدو أن إحدى الشركتين قد حصلت على دعم سبهاس مانغرا (Subhaas Mungra)، وزير خارجية سورينام، عن طريق تعيين أخيه مديراً لعملياتها المحليَّة[٤٥].

وعلى الرغم من ضخ الأموال وفرص العمل الجديدة التي لا يمكن إنكارها والتي ستوفرها الشركتان عن طريق الاستثمار في اقتصاد سورينام، إلا أن الصفقة غير عادلة بصورة واضحة، لِقيام الشركات بعرض عشر القيمة السوقية للهكتار الواحد تقريباً مقابل حقوق قطع الأشجار، وإعطاء عائدٍ يقل عن ٧ بالمائة. ففي حين يقدر أن شركتي قطع الأشجار ستحصلان على حوالي ٢٨ مليون دولار في العام، على مدى الـ ٢٥ عاماً القادمة، يُتوقع أن تحصل سورينام على مجرد مليوني دولار في العام. وبالإضافة إلى ذلك، يتجاهل المشروع تماماً طموحات سورينام طويلة المدى من وجهة نظر اقتصادية وبيئية على السواء، لأن المشروع لا يقدِّم أية ضمانات تتعلق بإعادة زراعة الغابات أو أية استراتيجيات بتسهيلات بيئية أو حتى مجرد مراقبة للدمار الذي سيحدث. كما أن عمليات قطع الأشجار، كما هو مخطط لها حالياً، ستقضي تماماً على موطن ثلاث مجموعات من سكان الغابات الأصليين[٤٦].

حقيقة إن شعب سورينام، شأنه تماماً شأن بيبينورات غالاباغوس أو أية مجتمعات أخرى، لديه الحق في التحكم في مصيره الذاتي، وإن التضحية بجزء من الغابات الممطرة في البلاد قد يصبح ضرورةً اقتصادية في خاتمة المطاف، إلا أن أمام صانعي القرار السوريناميين كذلك مسؤولية تجاه الشعوب الأصلية في البلاد وتجاه المجتمع الدولي. وبيع الغابات لشركات قطع الأخشاب الخارجية التي لا يوجد لديها أي دافع لحماية البيئة أو طموحات سورينام بعيدة المدى، يبدو أنه لا يخدم سوى المصالح الخاصة لمجرد قِلّةٍ من الناس: مجموعة مصطفاةٌ من مسؤولي الحكومة في سورينام ومجموعة مصطفاة من المدراء التنفيذيين في الشركات التجارية في أندونيسيا وماليزيا.

وإزاء الاعتراف بالمدى الذي نعتمد فيه جميعاً على الخدمات التي توفرها الغابات، اقترح المجتمع الدولي خططاً بديلة يمكنها انتشال اقتصاد سورينام مما هو فيه والمحافظة على كنوزه البيئية على حد سواء. ففي أوائل عام ١٩٩٥ أرسل إنريك في. ايغليسياس (Enrique V. Iglesias) رئيس بنك التنمية للدول الأمريكية (Inter- American Development Bank أو IDB) رسالة إلى رونالد فينيشيان (Ronald Venetiaan) رئيس سورينام يَعِدُه بصفقة مساعدات هامة لو أن سورينام أوقفت أو على الأقل أجّلت صفقة قطع الأشجار. وستنفق الأموال التي رصدها البنك على تدريب العاملين المختصين وتدشين صناعة سياحية بيئية داخل شبكة البلاد التي أصبحت بالفعل شبكة واسعة من محميات الحياة البرية. وقد عزَّز عرض إيغليسياس الاستراتيجية التي ينادي بها العاملون في مجال حقوق الإنسان طوال سنين: وهي أن كلاً من الجهات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تقدِّم القروض يمكنها استخدام ما لديها من مزيَّة مالية لتشجيع أنواع الحكم الأفضل، ولربما كان ذلك عن طريق قطع المعونات إذا ما أصبحت الحكومة تعسفية ظالمة، أو على نحو إيجابي أكثر، عن طريق تخصيص الأموالِ لمشاريع التنمية المستديمة وبخاص التي تنطوي مباشرة على حماية الحقوق الأساسية(٤٧).

وقدَّم الدبلوماسيون الأجانب وأنصار البيئة الدوليون أيضاً خطط تنمية مستديمة لسورينام. فبجانب دعم اقتراح ايغليسياس الخاص بالسياحة التي تتخذ الطبيعة قاعدة لها، أوصت اقتراحاتهم التوسع في مشروع كامل قائم بذاته من شأنه أن يجمع بين الباحثين في علم النبات الخاص بالسكان الأصليين والأشخاص المحليين الذين يقومون بمهنة الصيدلة وذلك للبحث عن العقاقير التي قد تنتجُ أرباحاً طائلة في نهاية الأمر، كي يجري تقاسمها بصورة عادلة بين أفراد المجتمع المحلي، والدولة ككل، وأية شركة صيدلة مشتركة في ذلك(٤٨).

أما قضايا العدالة البيئية عبر الحدود التي تنطوي على الممتلكات العامة العالمية – وتقتضي العمل الدولي المنسَّق – فهي كثيرة جداً. فالتهديدات المتعلقة بأراضي المحاصيل ومصائد الأسماك المحيطية وطبقة الأوزون الواقية كلها أمور خطيرة. ولعلّ أكبر مشكلةٍ عالمية تهيمنُ على ما عداها وأصبحنا الآن نواجهها هي احتمالاتُ حدوثِ تغيرٍ مناخي. فارتفاع درجة حرارة الأرض هو قضية من قضايا العدل البيئي لأن دول الشمال لعبت دوراً أكبر بكثير من دول الجنوب في زيادة حفز هذا الارتفاع أولاً، ولأن من المحتمل أن يمرَّ الجنوب بأوقات عصيبة أكبر مما ستمرُّ به دول الشمال في التعامل مع عواقبه.

والدول الصناعية مسؤولة في الوقت الحاضر عن حوالي ٧٠ بالمائة من الانبعاثات العالمية

من الكربـون، المساهم الرئيسي في غازات البيـوت الخضراء. وتبلغ انبعاثات الكربـون بالنسبة للفرد الـواحد في الولايـات المتحدة حوالي ٢٠ ضعفاً أعلى ممـا هي عليه في الهند (انظـر جدول ٢-٢ في الفصل الثاني). ومع ذلك، فإن الفرد المتوسط في الهنـد له نفس الحق في المناخ المستقر الذي للمـواطن المتوسط الأمريكي. وستكـون إصابة النـاس في الهند وفي معظم الدول النـامية شديدة بصـورة خاصة بفعل ارتفاع درجة حـرارة الأرض لأن مناخها حار جـداً بالفعل، الأمر الذي يجعل هـذه الدول عـرضة كثيراً لموجات الجفـاف والتصحُّر. وفي الـوقت ذاته، فإن الجزر الصغيرة والدول الساحلية في العالم النامي سيتوجَّـبُ عليها مواجهة ارتفاع ملحوظ في مستوى المحيطات، مع وجود بنية تحتية لا يكاد يعتمد عليها للتعامل مع الفيضانات. وبالنسبة للدول النـاميـة بصـورة خـاصـة، فإن آثـــار البيـوت الخضراء قـد تعنى خسـارة تـؤدي إلى الشلل في المحـاصيل وإيجاد الملايين مـن الـلاجئين البيئيين وتـوسع في المدى الـذي تصلـه الأمـراض الاستوائية[٤٩].

وفي محاولة التصـدي لمثل هذه المشاكل، والتي تشمـل مثل هذا المدى الواسع، فقـد تبدو الطريقة القائمة على حقوق الإنسان - ذات الجذور الضاربة بقوة في حركة النشطاء المحليين - في غير مكـانها الصحيح. فإبطـاء ارتفـاع درجـة حـرارة الأرض، على سبيل المثـال، سيتطلب العمل على أوسع نطاق عـالمي ممكن، وسيعني إعادة إصـلاح صناعة الطـاقة في الـدول الأكثر غنى؛ وتحويلَ تكنولـوجيات الطاقـة النظيفة إلى الدول الأكثر فقـراً، وإعادة زراعة الغـابات في المناطق المختلفة من العالم أجمع. ومع ذلك، فإن مفتاح الـوصول حتى إلى هذه الأهداف العامة يكمن، بدون شك، في حماية حقوق الإنسان الأساسية.

ولأن ارتفاع درجـة حرارة الأرض مسألة عـدالة بصـورة خاصة - ولأن بعض الـدول أكثر عـرضـةً، ولها مصلحـة أكبر، من غيرهـا - فـلا بـد من اتخاذ الإجـراءات الحاسمـة لجعل دولٍ وصنـاعات بأكملهـا تخضع للمسـاءَلة عن أعمالها، لضمان أن جميـع الأطراف تسـاهم بنصيب عادل لما ينبغي أن يكـون جهداً عالمياً. ولا بد أن يكون لكل من العلماء والـرسميين الحكوميين وممثلي المنظمات غيرالحكـومية والنشطـاء من المواطنين العاديين - سـواء أكانـوا من الولايـات المتحـدة أمْ من الهند - صـوت مسموع في تقريـر كيفيـة التكيُّف مع التغيُّر المنـاخي، وحريـة الوصـول إلى المعلومات الخاصـة بالانبعاثـات الكربـونية من دولة مـا أو شركة ما، وأن يكـونوا قادرين على نشر المعلومات في وسائل الإعلام الدولية والمطالبة بالالتزام بالمعايير الدولية.

ويمكن أن يكـون لأية معـاهـدة من معـاهـدات الأمم المتحدة أو غيرهـا من الاتفاقيـات

الـدولية تأثير أبعـد من العمل النظـري المجرّد إذا مـا قامت كل دولـة بجعل الـرقابـة وتطبيق المعاهـدات والاتفاقيات أعلى أولويـاتها. وهذا يتطلَّب بدوره نظـاماً (سياسياً) يقـوم على حماية الحقـوق ومجتمعاً مـدنياً مـزدهـراً، ومواطنين يعترفـون بواجبهم المدني، وراغبين وقـادرين في آن واحـد على لعب دور نشط في مجتمعهم. وزيـادة على ذلك، فإن أفضل الطـرق لحفـز تبني المعاهـدات الجادة هي، في المقام الأول، من خلال الممارسـة النشطة للحريـات المدنية من قبل دعاة مفوَّهين ومطَّلعين.

فلقد جرى التـوقيع على بروتوكول مونتريال حـول المواد التي تستنزف طبقة الأوزون، على سبيل المثال، بصـورة سريعة، وكان فعالاً جـداً، ويعود ذلك إلى حدٍ كبير للـدور المنشِّط الذي لعبته المنظمات البيئيـة الدولية، بدعم مـن النشطاء الشعبيين المتفوِّهين. وفي الولايـات المتحدة قام أنصار البيئة حتى الآن بإقناع صانعي السيـاسات بتوقيع أشد تشريعات الأوزون صرامة في العـالم، والتي حفـزت بدورهـا قـادة الصناعـات الأمـريكيـة كي يصبحوا منـاصرين صُرحـاء للتشريعـات الـدولية التـي من شأنها السماح لهم بـالتنافس في ميـدان لعب مستـوٍ في السـوق العالمية(٥٠).

لذا، فإن التبـادل الحر للمعلومات والأفكار، الـذي تشجع عليه حماية الحقوق الأسـاسية، غالبـاً ما يـؤدي إلى الاعتراف بالأرضيَّـة المشتركة - وفي بعض الأحيـان حتى بين أنصـار البيئة والمجموعات الصناعيـة - وبالتالي الاعتراف باقامة التحـالفات التي من شأنها أن تولِّد الإرادة السياسية اللازمة للتحرك نحو العدالة الاجتماعية على كافة مستويات المجتمع.

حقوق الإنسان والعدالة البيئية

أصبحت حـركـة العـدالـة البيئيـة الآن، بفضل أكثـر مـن عقـد من مشـاكـل التـوثيق والاحتجاجـات وبناء التحـالفات، في مـوقع يمكنها مـن إدخال الموضـوعات المطـروحة على جداول أعمالها في القـوانين والسياسـات الرسمية بصـورة مباشرة. وبـاتخاذ مسلَكٍ من منهجية حقوق الإنسان التقليدية، بذلت الحركة جهـداً هاماً في إقناع الأمم المتحدة بوضع معيار رسمي للعدالـة البيئية، وتضمين القانون الـدولي الحق العادل لكل إنسان في بيئة صحيحـة وصحيَّة. وسيكون مثل هذا الإنجاز القانوني مفيداً بصـورة خاصة في مساعدة ضحايا الظلم البيئي على الحصول على التعـويضات. وقد يعمل في نهايـة الأمر كإجـراء وقائي: إذ يمكن لقانـون حقوق الإنسـان البيئية، إذا مـا دُعم باضطـراد بتطبيق قضـائي تعويضي سريع، أن يمكِّن من إجبـار الشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال، من التفكير مـرتين في الأماكن التي ستقوم فيها

بالتنقيب عن النفط وفي كيفية التنقب ذاتها[٥١].

يتطلب منع الظلم العمل على دمج الحريات المدنية الأساسية بكل وضوح ممكن في سياسات التنمية المستديمة.

وربما كانَ أكثر أهمية من إقرار حقوق الإنسان الحقيقية المتعلقة بأشكال الظلم البيئي، على أية حال، تجديد التأكيد على الحقوق الإجرائية القائمة من قبل. وسيتطلب منع الظلم الفعلي، لا مجرد قوانين قوية والتهديد بإنزال العقاب على يد نظام قضائي قوي بل العمل على دمج الحريات المدنيَّة الأساسية بكل وضوح ممكن في سياسات التنمية المستديمة - محلياً وقومياً ودولياً، وفي الشركات وداخل المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وإذا ما زادت مشروعات التنمية من التركيز على تشجيع التنظيمات البيئية وحفز المشاركة المحلية في القرارات الرئيسية وتوفير الوصول إلى المعلومات البيئية، فإن كلاً من البيئة وأفراد المجتمع الأكثر عرضة للخطر سيستفيدون فائدة كبيرة[٥٢].

ووصلت الحملة الهادفة لتضمين العدالة البيئية في القانون الدولي مرحلة جيدة، وعلى رأسها المحامون والنشطاء البيئيون العاملون مع اللجنة الفرعية للأمم المتحدة الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات. ففي عام ١٩٨٩، قام تحالف من المنظمات غير الحكومية بقيادة صندوق نادي سيرا للدفاع القانوني بإقناع اللجنة الفرعية بتعيين مقررٍ خاص لإعداد دراسة دولية حول التداخل بين قضايا حقوق الإنسان والقضايا البيئية. وأصدرت المقررة الخاصة فاطمة زوهرا إكسنتيني (Fatma Zohra Ksentini) تقريرها الختامي في آب (اغسطس) ١٩٩٤، موثِّقة المظالم البيئية في مختلف أنحاء العالم ومشيرة إلى إمكانية الجمع بين جدولي أعمال السياسات البيئية وسياسات حقوق الإنسان. وقبل ذلك بشهور قليلة، اجتمعت مجموعة من الخبراء العاملة في الحملة في جنيف وأصدرت مشروع إعلان مبادىء حول حقوق الإنسان والبيئة، والذي ينادي، بين أمور أخرى، بحق الإنسان في العالم في الحصول على «البيئة الآمنة الصحية ذات الأنظمة البيئية السليمة». وتخدم هاتان الوثيقتان الآن كأداتين حاسمتين في الجهد الرامي لجعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظُرُ فعلاً في صياغة ميثاق رسمي لحماية حقوق الإنسان البيئية[٥٣].

كُتبت مواثيق حقوق الإنسان الحالية في وقت سابق جداً بحيث لا تعكس إدراكاً للقضايا البيئية. ولكن من الأمور الهامة أن نلاحظ أن الكثير من الحقوق المقبولة ذات مكوِّنات

بيئية ضمنية. إذ يضمن ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال، الحق الأساسي في الحياة، ويضمن ميثاقُ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحقَّ في أعلى ما يمكن الوصول له من الصحة - ومن المؤكد أن كلاً منهما يعتمد على بيئة صحية. وتبدو هذه وغيرها من الحقوق الثابتة بصورة جيدة، إذا ما أخذت بجانب المبادىء البيئية المقبولة التي دخلت القانون الدولي مؤخراً، والتي تشير إلى إجماع أخلاقي دولي حول حق كل فرد في الحريَّة من التردي البيئي. وقد عبَّر عدد قليل من خبراء حقوق الإنسان عن تحفظاتهم حول المحاولات الرامية لاضافة حقوق بيئية جديدة، يصعب وضعها موضع التنفيذ، في كتب القانون الدولي، قائلين إنها قد تصرف النظر عن الجهود الرامية لتطبيق الحقوق المدنية والسياسية القائمة التي هي في صميم حركة حقوق الإنسان، غير أن حركة العدالة البيئية لا تطالب بالاعتراف لمجموعة جديدة من الحقوق الأساسية بقدر ما تطالب بضمان قيام الدول بمتابعة الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها من قبل[٥٤].

والمتابعة هي مفتاح القانون الدولي: إذ لا يكون أي ميثاق للأمم المتحدة لحماية حقوق البيئية مفيداً إلا بقدر ما لديه من إمكانات تطبيقية تنفيذية. غير أن سبباً إضافياً لرعاية الاهتمام بالعدالة البيئية في لغة حقوق الإنسان هو أن نظام حقوق الإنسان الدولي أيسر وصولاً من معظم أطر العمل القانونية الدولية الأخرى، مما يجعل معاهدات حقوق الإنسان، بصورة متأصلة فيه، أكثر قابلية للتنفيذ. إذ أن لها فرصة أفضل من معظم القوانين الدولية الأخرى للعمل كرادع لأنه غالباً ما يكون باستطاعة الأفراد من ضحايا الإساءات، تحت رعاية هذه القوانين، جلب دول ذات سيادة أمام محكمة معترف بها دولياً[٥٥].

فقد رفعت مجموعة بحيرة لَبْيكون (Lubicon Lake Band)، المؤلفة من الهنود الأصليين في شمالي كندا بقيادة بيرنارد أومينايك (Bernard Ominayak)، على سبيل المثال، شكوى في عام ١٩٨٧ للجنة حقوق الإنسان، وهي الهيئة التي تشكلت للتعامل مع انتهاكات ميثاق الحقوق المدنية والسياسية. وأكدت الدعوى أن أعمال استكشاف النفط والغاز التي ترعاها الدولة أخذت تهدد وسائل العيش ذاتها عند الهنود؛ وبالتالي فإنها انتهكت حقهم في الحياة وفي تقرير مصيرهم كأقلية في البلاد. وبعد ذلك بثلاثة أعوام، أيَّدت اللجنة مطلب أومينايك ووبَّخت الحكومة الكندية أمام المجتمع الدولي. واستجابت الدولة (الكندية) في الحال باقتراح تصحيح الوضع من خلال إجراءات تراها اللجنة مناسبة. ومع أن من المؤكد أن عملية الأمم المتحدة تعمل في ظل بيروقراطية غير ضرورية وبطريقة غير مناسبة بشكل عام، إلا أنها أحياناً تأتي بنتائج هامة في خاتمة المطاف. وبطبيعة الحال، فإن تطبيق القوانين داخل

الدولة الواحدة يظل موضع قلق: فرغم أنَّ القرار الخاص بمجموعة بحيرة لَبيكون يوفِّر، دون أي انكار، سابقة قانونية قوية، إلا أن مغزاها العملي لا زال حتى الآن عند حدِّه الأدنى، إذ لا زالت منطقة لَبيكون تواجه الضغوط من الشركات المتلهفة على استثمار موارد تلك المنطقة[٥٦].

في الوقت نفسه، فإن الرهان الذي هو حتى أفضل من ذلك، من أجل منع الاستغلال هو برامج التنمية التي تشجع صراحة ممارسة الناس الحرَّةَ لحرياتهم المدنية الأساسية، أي الحقوق الإجرائية التي يتمثل هدفها بحدِّ ذاته في تسهيل جهود الأفراد والجماعات في حماية حقوقهم الأساسية. ولعلَّ أكثر هذه الحقوق الإجرائية أهمية والتي ينبغي على المسؤولين التركيز عليها هي حق أفراد المجتمع في المشاركة الكاملة في القرارات التي تؤثر على رفاههم. فمشاريع المشاركة هي مشاريع محسوسة وملموسة، وتمثِّل سبلاً لتطبيق مفهوم تقرير المصير، وهو حق ثابت بكل حزم في ميثاق الحقوق المدنية والسياسية وغيره من أدوات القانون الدولي. وعن طريق إشراك المجتمعات المتضرِّرة في تصميم عمليات المشاريع وتنفيذها وتقييمها، فإن هذه المشاريع قد أثبتت مراراً وتكراراً أنها أدوات ممتازة في الجهد الرامي لتحقيق العدالة البيئية. وعلى سبيل المثال، قام برنامج مشاركة، أُجري في منطقة الهضبة الوسطى في بوركينا فاسو، باستطلاع آراء المزارعين من ٢٤٠ قرية من القرى الهامشية لمعرفة ما هي نوعية الخطط التنموية التي سيقومون بالموافقة عليها. ونتيجة لمشاريع زراعة الأراضي الجافة صغيرة الحجم التي قام المزارعون بعد ذلك (أي بعد استطلاع الآراء) بتصميمها وتنفيذها، تحوَّل متوسط عجز الطعام لدى الأسرة الواحدة البالغ ٦٤٥ كيلوغراماً في العام إلى فائض قدره ١٥٠ كيلوغراماً[٥٧].

وبرغم كلِّ شيء، فإن من المبادىء الأساسية للفلسفة الأخلاقية أن تجسير الهوّةِ بين القرارات ونتائج هذه القرارات يزيد من احتمالات كون هذه القرارات قرارات أخلاقية. وعندما يجلس الناس الذين سيتأثرون مباشرة بالتلوث أو بمشاريع التطوير جنباً إلى جنب على طاولة القرارات مع ممثلي الصناعات والمسؤولين الحكوميين، فإن الأكثر احتمالاً هو أن هذا التطوير سيسير بطريقة أكثر حساسية تجاه الأنظمة البيئية: وسيكون من الأكثر صعوبة بكثير على شركات التطوير أن تتعامل مع المناظر الطبيعية أو المجتمعات المحلية كما لو كانت من الأشياء الاستهلاكية.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأفراد المجتمع أن يشاركوا مشاركة كاملة في خطط التنمية ما لم يُحترم حقُّهم في الحصول على المعلومات. كما لا يمكنهم اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق

بمستقبلهم ما لم تتح لهم حريَّة الوصول إلى كامل مجموعة الأدبيات العلمية المتعلِّقة بأي تهديد بيئي قد يصادفونه - أي ما لم يعرفوا كل خياراتهم والنتائج المحتملة لكل منها. ومن وجهة نظر السياسات، فإن ضمان هذه المجموعة الخاصة من الحقوق الاجرائية ستنطوي على حفز كل من الحكومات والشركات على الإفصاح التام عن نشاطاتها وتخويل المواطنين تثقيف أنفسهم فيما يتعلق ببيئتهم المحلية وإجراء التدقيقات والتحريات التي يرونها هم أنفسهم.

لا يمكن لأفراد المجتمع أن يشاركوا مشاركة كاملة في خطط التنمية ما لم يُحترم حقُّهم في الحصول على المعلومات.

وثمَّة وسيلة واعدة لزيادة الشفافية المؤسساتية هي التشريع الخاص بحق المجتمع في المعرفة، وهو التشريع الذي كانت الولايات المتحدة رائدة فيه عندما أصدرت عام ١٩٨٦ تشريع التخطيط الطارىء وحق المجتمع في المعرفة (Emergency Planning and Community Right - to - Know Act) وعدة قوانين أخرى ذات علاقة. ووفق هذا النوع من التشريع في الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى، يتوجّب على الحكومة تقديم مجموعة واسعة من البيانات البيئية وإتاحة القوانين البيئية المقترحة للآراء العامة ونشر المعلومات الخاصة بعدم الامتثال للقوانين البيئية، وتوفير التفاصيل الخاصة بإجراءات التطبيق البيئية. ففي مكسيكو سيتي، على سبيل المثال، يقوم المعهد القومي لأنظمة البيئة التابع للحكومة المكسيكية، كل يوم، وفق شروط اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بأمريكا الشمالية، بمراقبة مستويات تلوُّث الهواء المحلية والإبلاغ عنها[٥٨].

على أية حال، فإن جعل الحكومات القومية تقوم بإصدار مثل هذه القوانين والإنصياع لها، وبخاصة في الدول التي تحكمها أنظمة متعسِّفة إزاء الحقوق، سيحتاج إلى ضغوط دولية كبيرة من قبل الحكومات الأخرى ومن قبل منظمات الحراسة على حدٍ سواء. وجعلُ الشركات تنصاع للقوانين البيئية وتلتزم بنفس معايير الشفافية المطبقة على الحكومات بالنسبة لتشريعات الحق في الحصول على المعرفة سيكون مهمَّة هائلة أخرى؛ ومن المؤكد مع ذلك أن السياسات الرسمية تستطيع مساءلة الشركات قانونياً إزاء سجلِّها البيئي. فالبنك الدولي، على سبيل المثال، يطلب الآن من شركات التطوير تقديم شهادة عن التأثيرات المحتملة على البيئة قبل الشروع في العمل في معظم المشاريع التي يموِّلها[٥٩].

العدالة البيئية مفهوم قوي: فهو يضع كلّ انسان بمستوى الاعتماد المشترك على البيئة الصحية السليمة دون مَساس.

وفي الولايات المتحدة، كان للتقدم تجاه المزيد من الشفافية الذي حدا بالحكومة لتبني تشريع حق المجتمع في الحصول على المعلومات، أثر هام على عالم الشركات التجارية. وأحد أهم النتائج لقانون التخطيط الطارىء وحق المجتمع في المعرفة، كان إعداد تصنيف للانبعاثات السامة في البيئة وهو سجل سنوي على الكمبيوتر لحوالي ٣٠٠ انبعاث كيماوي سام أُطلق في البيئة بواسطة أكثر من ٢٤٠٠٠ مؤسسة صناعية. وبالاضافة إلى ذلك يتوجب الآن على الشركات الصناعية الأمريكية تعبئة نموذج لبيانات سلامة المواد، تفصح فيه للموظفين عن المواد التي قد يتعرضون لها وكيف أن ذلك التعرُّض من المحتمل أن يؤثر على صحتهم(٦٠).

وفي مانشستر - تكساس، طالب المواطنون، بعد أن أدى حادث خطير في مصنع الكيماويات المحلي رون بولينك (Rhone-Poulenc) إلى دخول ٢٧ شخصاً المستشفى في أواسط عام ١٩٩٢، لا بتقديم تفسير فحسب؛ بل باعطائهم الفرصة للمشاركة في مراقبة نشاطات المصنع الخطرة. وتنص الاتفاقية الملزمة قانوناً التي حصلوا عليها على أن تخضع رون بولينك لعملية تدقيق بيئية شاملة يجريها خبير مستقل خارجي، ويكون مصحوباً وتحت اشراف ممثلين عن المجتمع وعن قوة العمل في المصنع وعن منظمة بيئية محلية تسمَّى تكسان يونايتد (Texans United)(٦١).

وغالباً ما تكون برامج التنمية التي تؤكد على جهود المجتمع في جمع وتحليل المعلومات البيئية ضمانة ممتازة ضد الإساءة إلى الحقوق البيئية لذلك المجتمع. فقد ساعدت مشروعات تخطيط استعمال الأراضي التي تديرها جماعات تتباين ما بين جامعي عصارة المطاط في المحمية الاستخراجية المسماة شيكو منديس في البرازيل وهنود نافك انوي (Nunavik Inuit) على الأراضي التي يملكونها في شمالي كندا ساعدت على منع الغزوات غير القانونية التي يقوم بها قاطعو الأشجار والصيادون، كما سهَّلت تطوير خطط الإدارة لضمان المحاصيل العادلة المستديمة. وفي غربي الولايات المتحدة، دشَّن مكتب الحكومة الفدرالية للشؤون الهندية برنامجاً لتدريب الحكومات القَبَلية على استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية الحاسوبية، والتي يمكنها تقديم بيانات حقيقية من شأنها تحسين قدرتها بصورة جذرية على الدفاع عن نفسها في النزاعات المستمرة على حقوق الأرض والمياه(٦٢).

ودشَّنت بعض المجتمعات التي تستخدم استراتيجيات المشاركة في جمع المعلومات، برامج تدريبية لمجتمعات أخرى معرضة للخطر. ففي أوائل عام ١٩٩٥، قام عدد قليل من الفنيين من السكان الأصليين من شَعْب سبلت ليك كري (Split Lake Cree)، بدعم من مركز أبحاث التنمية الدولي في كندا، بالسفر إلى شيلي وتعليم مهارات اختبار المياه البكتيري إلى مجموعتين من هنود المابوش (Mapuche Indians)[٦٣].

وتدل برامج من هذا النوع، التي تربط مجتمعين صغيرين في نصفين مختلفين من الكرة الأرضية، على المدى الواسع للمشاكل البيئية من جهة والتطبيق الواسع لحلول حقوق الإنسان على هذه المشاكل من جهة أخرى. ومن الناحية التقليدية، فإن المعاهدات الدولية التي صاغتها العقول الكبيرة وسياسات التنمية من أعلى إلى أسفل، لم تفعل سوى تهدئة الضمائر أو حتى تفاقم التوزيع غير العادل المسبب للدمار البيئي. ولكنَّ استهداف تحويل السلطات للمجتمعات المعنية من خلال المشاركة والوصول للمعلومات يجعل المؤسسات غير الحكومية، بل والحكومات القومية ومؤسسات مثل البنك الدولي كذلك تقوم بإسهامات هامة في النضال من أجل العدالة البيئية[٦٤].

وفي نهاية الأمر، فإن العدالة البيئية مفهوم قويٌّ لأنه يضع كلَّ إنسان بمستوى الاعتماد المشترك على البيئة الصحيَّة السليمة دون مساس. وبعبارة أخرى، فإن التحالف المحتمل الذي يحيط بقضايا العدالة البيئية كبير جداً. فكل إنسان يرغب في النضال من أجل شيء مثل المياه النظيفة. كما أن الإطار العالمي لحقوق الإنسان مصمَّم كي يمنح كل فرد الفرصة لخوض مثل هذه المعركة. ولو كان أمام كل أفراد المجتمع المعرضين للأخطار - من الشعوب الأصلية الفقيرة والأقليات العرقية والنساء والأطفال - فرصة الوصول إلى المعلومات البيئية وبإمكانهم ممارسة حقهم في حرية الكلام، ولو كان لكل فرد صوت في تقرير مصير مستقبله في الوصول إلى الموارد، عندها لن تستطيع الشركات التي تلّوثُ البيئة والمستهلكون المبذرون من التعامل معهم (أي أفراد المجتمع) كما لو كانوا من الأشياء التي يمكن إنفاقها، ولتوجب عليهم (الشركات والمستهلكين) البحث عن بدائل لممارساتهم القذرة ولإفراطهم في الاستهلاك. ولا تحاول حركة العدالة البيئية مجرد توزيع تكاليف الدمار البيئي بشكل عادل فحسب - بل هي تحاول تخفيض إجمالي كميات الدمار البيئي.

وفي الوقت الحاضر، تقتل مياه الشرب الملوَّثة ما يقدَّر بـ ٢٥ مليون شخص كل عام (انظر الفصل السابع). وجميع هذه الوفيات تقريباً يمكن منعها بسهولة. وحتى الآن، فإن جهود

حركـة حقوق الإنسان لإعطاء القـوة للأفراد وجهـود الحركة البيئية لحماية الأنظمـة البيئية للماء العذبِ لم تفعل سوى «بعجـة» صغيرة في هذه المشكلة. ولكن الجمع بين المصداقيـة الأخلاقية والعلميـة التي يمكن كسبها عن طـريق التزاوج الـوثيق بين الحركتين قد يحمل في طيـاته وزنـاً سياسياً هـاماً؛ إذ يمكن لمثل هذا التحالـف أن يُثْبت بصورة فعالة وجود الـرابط بين الضغوط الإنسانية والبيئية. كما ربما كان من الممكن للحملات التي يسيِّرها أنصار البيئة ونشطاء حقوق الإنسان ودعـاة الصحة العامـة والمصممة لحث الحكـومات على الاستثمار في النظافـة الصحية وحماية الأنهار ومنع التلوث أن تقضي على معظم الإصابات القاتلة الناجمة عن المياه الملوَّثة(٦٥).

وغالبـاً ما يتحـدث أنصار البيئـة عن الوقـاية، وعن أهميـة الحدِّ من التلوث عنـد مصدره ومجرد تجنب الدمار البيئي بدلاً من التعامل مع نتـائج هذه الأمور. ومن الأسهل والأكثر نجاعة التكيُّف مع النفـايات الخطـرة عن طريـق الحدِّ من إنتاجهـا، على سبيل المثال، بـدلاً من إيجاد أماكـن إضافية لـدفنها. ومـا تعلمه أنصـار البيئة من نشطـاء حقوق الإنسـان هو أن مـواجهة الشركـات التي تقوم بـدفن النفايـات بأُولئك الـذين تُدفن هـذه النفايـات فوق رؤوسهم هـو أفضل إجراء وقائي على الاطلاق. وبعبارة أخرى، فإن حمايـة حقوق أكثر أفراد المجتمع عرضة للأخطار ربما كان أفضل الطرق المتاحة لنا لحمايـة حقوق الأجيال المستقبلية بحيث تَرِث كوكباً لا يزال جديراً بالعيش عليه.